

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلة الرأسikhون مجلة عالمية محكمة

ISSN: 2462-2508

volume7, Issue3, september 2021

الإصدار السابع، العدد الثالث، سبتمبر 2021



مجلة الراسخون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار السابع، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٢١

أولاً: الدراسات الإسلامية	
البحث	صفحة
١. علم توجيه القراءات تاريخ ومصادره	١٧-١
٢. حلق القراء	٣٦-١٩
٣. رسالة في الرد على من ادعى التناقض في كلام الله عز وجل من الزنادقة (للمرحوم العلامة الشيخ محمد بن حياة السندي رحمه الله)	٦٤-٣٧
٤. كتب الأوائل الحديثية دراسة تأصيلية: الأوائل البصرية أنموذجاً	٨٣-٦٥
٥. القواعد الرقابية المتبعة في الرقابة على الأوقاف الإسلامية بدولة الكويت	١٠٢-٨٥

ثانياً: الدراسات اللغوية	
البحث	صفحة
١. كيمياء المواطن (حجاجية التناص في خطب الشيخ أحمد بن عبد السلام العلفمي البعراي)	١٢٢-١٠٣
٢. الشخصيات المستلهمة عند الشعراء السعوديين	١٤٢-١٢٣
٣. أهمية توظيف الاستراتيجيات في مراحل القراءة الثلاثة: بحث في طرق تعلم وتعليم اللغة العربية	١٦٢-١٤٣
٤. التعلم والتعليم القائم على المفاهيم في مجالات اللغة العربية: بحث في أساليب بناء المناهج وتطويرها	١٧٥-١٦٣

ثالثاً: الدراسات التربوية	
البحث	صفحة
١. فاعلية نموذج STEAM في تنمية بعض مهارات الطلاقة والمرونة لدى الطالبات الموهوبات	٢٠٥-١٧٧

أعضاء هيئة تحرير المجلة:



رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ فضلان محمد عثمان



نائب رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب مبروكي



مدير هيئة التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور/ عبد الله يوسف



نائب مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد



سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين متولي

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذة المشاركة الدكتورة/ أمل محمود علي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد نبوي سليمان حجاج.
- الأستاذة المشاركة الدكتورة/ رقية ناجي إسماعيل الدعيس.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين العصري.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد سيد أحمد محمد نجم.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي سيد.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الكريم أحمد مقاوري محمد.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله رمضان خلف مرسى.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ عبد الله يوسف.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عمر محمد دين.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ المتولي علي الشحات بستان.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد إبراهيم بخيت.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم محمد العلواني.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد أحمد عبد المطلب عزب.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ منصور محمد أحمد يوسف.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ وليد علي محمد السيد الطنطاوي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد جاد الله.

القواعد الرقابية المتبعة في الرقابة على الأوقاف الإسلامية في دولة الكويت The Regulatory Rules Followed in Controlling Islamic Awqaf in the State of Kuwait

فيصل مهنا العازمي

ماجستير محاسبة - جامعة عمان العربية - الأردن
طالب دكتوراه محاسبة - الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

ifaislq8@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى تعرّف القواعد الرقابية المتبعة في الرقابة على الأوقاف الإسلامية في دولة الكويت، وذلك من خلال بيان إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في الرقابة على الوقف، وتحديد معايير التدقيق المعتمدة للرقابة على الوقف، وكذلك بيان جهة التدقيق التي يخضع لها الوقف في دولة الكويت. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إعداد استبانة مكونة من (١٥) فقرة موزعة على (٣) مجالات، حيث تكونت عينة الدراسة من (٣٩) فرداً من العاملين في الرقابة المالية بوزارة الأوقاف الكويتية في المستويات الإدارية العليا والوسطى. أظهرت نتائج الدراسة بأن مستوى إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في الرقابة على الوقف في وزارة الأوقاف الكويتية كان مرتفعاً، كما أظهرت النتائج بأن مستوى تطبيق معايير التدقيق المعتمدة للرقابة على الوقف في وزارة الأوقاف الكويتية كان مرتفعاً، كذلك أظهرت النتائج بأن مستوى خضوع الوقف لجهة التدقيق كان مرتفعاً. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز وجود إجراءات رقابة داخلية على أموال الوقف، والحرص على التطبيق الكامل والفعلي لمعايير التدقيق المعتمدة دولياً للرقابة على الوقف، وفرض مزيد من التنسيق والتعاون بين وزارة الأوقاف والجهات الرقابية المختصة في الدولة.

الكلمات المفتاحية: القواعد الرقابية للوقف، الرقابة على الأوقاف الإسلامية، دولة الكويت.

Abstract

The study aimed to define the **regulatory** rules followed in the controlling Islamic Awqaf in the State of Kuwait, by explaining the internal control procedures used in controlling the waqf, defining the auditing standards adopted for controlling the waqf and defining the audit authority to which the waqf is subject in the State of Kuwait. The study followed the descriptive and analytical approach, and a questionnaire was prepared consisting of (15) items distributed into (3) dimensions. The study sample consisted of (39) individuals working in the financial control at the Kuwaiti Ministry of Awqaf at the upper and middle administrative levels. The results of the study showed that the level of internal control procedures followed in controlling the waqf in the Kuwaiti Ministry of Awqaf was high, and the results also showed that the level of application the approved auditing standards for controlling the waqf in the Kuwaiti Ministry of Awqaf was high. The study recommended the necessity of enhancing the existence of internal control procedures over waqf funds, ensuring the full and effective implementation of internationally approved auditing standards for waqf control, and imposing more coordination and cooperation between the Ministry of Awqaf and the competent supervisory authorities in the country.

Keywords: Regulatory Rules, Controlling Islamic Awqaf, State of Kuwait

المقدمة:

وقد بدأت مؤسسة الوقف مع بدايات الدولة الإسلامية الأولى على عهد الرسول ﷺ، وأصبح الوقف مؤسسة تمويلية فاعلة في صناعة الحضارة الإسلامية، وشمل: المساجد، والمدارس، ورصف الطرق، وتحرير الأسرى، ورعاية أسر الشهداء، وإعانة العميان والمقعدين وذوي العاهات، والحدائق، ومؤسسات رعاية الأيتام الفقراء، وإنشاء الجسور، والإنفاق على العلم والعلماء، وغيرها الكثير من المؤسسات والمرافق ووجوه الإنفاق التي مولتها الأمة من خلال الأوقاف، فصنعت بها حضارة متكاملة (بيطار وفرحات، ٢٠١٣، ٩).

أما من حيث الآليات المتبعة في الرقابة على استثمار أموال الوقف فإنها تتم بناءً على مجموعة أسس يتم استنباطها من مصادر الشريعة الإسلامية، ومن التراث الإسلامي المتوارث، ومن التطبيقات المعاصرة في المؤسسات الوقفية وفي العمل الوقفي، ومن أهم هذه الأسس التزام القائمين على الوقف بالتحلي بالقيم الإيمانية الإيمانية وبالأخلاق الحسنة وبالسلوكيات المستقيمة التي أكدها الإسلام، ذلك أن عملهم هو بمثابة عبادة وأمانة أكثر من كونه مجرد وظيفة تقليدية يؤديونها، إضافة لأهمية أن تقوم الرقابة على مبدأ التوجيه والإرشاد وليس مبدأ تصيد الأخطاء والتشهير بالانحرافات والتجاوزات، وهو ما يتم من خلال تعزيز خصال التعاون والتناصح بالحق وروح الأخوة والحب، وفورية الرقابة وشموليتها واستمراريتها، كذلك موضوعية الرقابة، وذلك من خلال تأييد التقارير والملاحظات على النشاط الاستثماري بالأدلة الموضوعية بعيداً عن الأهواء الشخصية، وواقعيتها وقابليتها للتطبيق، ولا سيما في

يمثل الوقف أحد صيغ الصدقات الجارية في الشريعة الإسلامية، حيث يقوم على مبدأ التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبشرية والثقافية، فكان بمثابة أحد الطرق والأدوات التي أوجدها النظام الإسلامي لمواجهة الفقر، حيث يعمل الوقف على توفير مصدر دخل لمن لا يمكنهم الحصول على دخل بأنفسهم نتيجة عجز لديهم، كما يقدم الوقف خدمات عامة مجانية صحية وتعليمية لمن لا يستطيعون الحصول عليها نظراً لعوزهم، وهذا الأمر يمكن هذه الأطراف المحتاجة من المشاركة في التنمية المجتمعية.

وعلى الرغم من أن الوقف كان يؤدي دوراً مهماً في بناء الحضارة الإسلامية قديماً ولا تزال آثاره ملموسة حتى يومنا هذا، إلا أن توقف ضخ موارد جديدة للوقف أضعف من دوره في المجتمع المعاصر، ولعل الحاجة قد ازدادت اليوم أكثر مما سبق إلى تعزيز دور الوقف في المجتمعات الإسلامية نظراً لسيادة اقتصاديات السوق الحرة وما يترتب عليه من انكماش دور الدولة الاقتصادي، وما ثبت من قصور نظام السوق في تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي زيادة عدد الفقراء واتساع نطاق الفقر في العالم، كل ذلك يبرز دور أهمية الوقف لسد هذه الثغرات من خلال أساليب التطوع والعمل الأهلي، والوقف مع نظم الحماية الاجتماعية الإسلامية الأخرى مثل الزكاة، والتي تعد من أهم الأساليب لعلاج هذه الثغرات لأنها تعمل بشكل مباشر على سد حاجات الفقراء والمحتاجين وتساهم في التنمية بأبعادها المختلفة (Zaman, 2008, 55- 56).

٢. ما معايير التدقيق المعتمدة للرقابة على الوقف في دولة الكويت؟

٣. ما جهة التدقيق التي يخضع لها الوقف في دولة الكويت؟

فرضيات الدراسة:

بالتنسيق مع مشكلة الدراسة وأهدافها، فقد تم صياغة الفرضيات العدمية التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد إجراءات رقابة داخلية متبعة في الرقابة على الوقف في دولة الكويت.

الفرضية الثانية: لا توجد معايير تدقيق معتمدة لرقابة على الوقف في دولة الكويت.

الفرضية الثالثة: لا توجد جهة تدقيق يخضع لها الوقف في دولة الكويت.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من حيث تناولها للقواعد الرقابية للوقف، وذلك نظراً لقلة الدراسات والأبحاث التي تتناول الجانب المحاسبي الإسلامي للوقف من الناحية التطبيقية بعيداً عن الجوانب الفقهية التي تناولت الموضوع، ما يجعل من الدراسة مساهمة متواضعة في مجال محاسبة الوقف في المالية الإسلامية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى بيان هدفه الرئيس المتمثل في تحديد القواعد الرقابية المتبعة في الرقابة على الأوقاف الإسلامية في دولة الكويت، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

مجال التوصيات والنصائح لتطوير النشاط الاستثماري إلى الأفضل، واستخدام أساليب الرقابة العصرية القائمة على تكنولوجيا صناعة المعلومات وشبكات الاتصالات بالشكل الذي يضمن الحصول على أفضل النتائج المرجوة المرجوة (شحاته، ٢٠٠٥، ٢٣-٢٤).

بناءً على ما تقدم، ونظراً لأهمية وجود أسس ومعايير رقابية ومحاسبية خاصة تتناسب مع خصوصية الوقف، تختلف عن تلك المتبعة في الحكومات أو القطاع الخاص، جاءت هذه الدراسة لبيان القواعد الرقابية المتبعة في الرقابة على الأوقاف الإسلامية في دولة الكويت.

مشكلة الدراسة:

تتمتاز الأوقاف الإسلامية بطبيعة عمل مختلفة ومميزة عن سواها من المؤسسات المختلفة، وهذا التميز يحتاج بدوره إلى وجود قواعد رقابية خاصة تنظم عمل هذا النوع من المؤسسات بالشكل الذي يتلاءم مع طبيعة أنشطتها، ونوع الخدمات التي تقدمها للجمهور على اعتبارها مؤسسات وقفية ذات أنشطة مالية وتجارية ومختلفة، لذا فإن وجود قواعد رقابية خاصة بها يصبح أمراً أساسياً في ظل عدم إمكانية تطبيق القواعد الرقابية المتعارف عليها في الرقابة على شؤون المؤسسات الأخرى التقليدية، وهذا ما أكدته دراسة شحاته (٢٠١٢) والراحلة (٢٠٠٧)، وهو ما يعكس مشكلة الدراسة الحالية.

عناصر مشكلة الدراسة:

سعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في الرقابة على الوقف في دولة الكويت؟

محاسبية خاصة بهذه المؤسسات والتي تعتبر الركيزة الأساسية لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، وما يترتب عليها من أساليب رقابية وتقييم للأداء، إلا أن هذه النظم قد لا تتفق مع نظام الوقف الذي يستند في عمله وبنائه التنظيمي إلى الشريعة الإسلامية، ويتطلب وجود أسس ومعايير رقابية ومحاسبية وسياسات استثمارية خاصة تتناسب مع خصوصيته، تختلف عن تلك التي تتبعها الحكومات أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني غير الربحية (الرحاحلة، ٢٠٠٧، ١٥٨).

أهداف الوقف:

تقوم فكرة الوقف على تحقيق عدد من الأهداف التي تخدم المجتمع وتوثق من أواصره، حيث يساهم الوقف في التنمية المجتمعية، كما يعمل على توفير فرص العمل، ويتمثل الهدف الرئيس للوقف في إيجاد مورد دائم ومستمر لتحقيق غرض مباح من أجل مصلحة معينة. وأما الأهداف الأخرى للوقف كثيرة، منها: (الجريوي، ٢٠١٢، ١٧-١٨)

١. يساهم الوقف في استمرارية المال ودوام الانتفاع به مدة طويلة.
٢. يعمل الوقف على بناء حضارة إسلامية قوية ذات استقلالية واكتفاء تعتمد على ذاتها.
٣. يعزز الوقف من مبدأ الاستمرارية للطرفين، حيث أن استمرار النفع العائد من مال الوقف للمواقف يزيد من أجره وثوابه حياً أو ميتاً، أما الموقوف عليه فإنه يستمر في الانتفاع من عائدات الوقف.
٤. أمثال أمر الله سبحانه وتعالى بالإنفاق والتصدق في وجوه البر، وأمثال أمر نبينا ﷺ بالصدقة والحث

١. توضيح إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في الرقابة على الوقف في دولة الكويت.

١. تحديد معايير التدقيق المعتمدة للرقابة على الوقف في دولة الكويت.

٢. بيان جهة التدقيق التي يخضع لها الوقف في دولة الكويت.

مصطلحات الدراسة:

الوقف:

الوقف الأهلي هو العين الموقوف ربحها لانتفاع أشخاص معينين، مع شرط مفاده أنه عند انقراض المستحق، يؤول هذا الحق إلى غرض ديني أو خيري عام، كإنشاء المساجد والمدارس والمستشفيات، وما شاكلها من أوجه البر والإحسان. أما الوقف الخيري هو وقف أهلي تحول بعد انقراض المستحقين وذريتهم إلى وقف خيري، أو أنه كان موقوفاً في الأصل على وجه من وجوه البر والخير (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٢، ٢٦).

القواعد الرقابية على الوقف:

مجموعة أسس يتم استنباطها من مصادر الشريعة الإسلامية، ومن التراث الإسلامي المتوارث، ومن التطبيقات المعاصرة في المؤسسات الوقفية وفي العمل الوقفي بهدف تفعيل الرقابة على أعمال الوقف (شحاته، ٢٠٠٥، ٢٣).

الإطار النظري:

نتيجة لتطور مؤسسات المجتمع المدني في أنظمتها المالية والرقابية والمحاسبية والاقتصادية المنظمة لنشاطاتها والأسس التي تحكم عملها، نشأت مبادئ وأسس ونظم

الأموال من خلال توثيق البيانات والمعلومات عن هذه الأموال وعن تحركاتها والتعامل فيها في مستندات ودفاتر محاسبية، والتي لها حجية قانونية لإثبات ملكية الوحدة لها، كذلك التمكن من التعرف على أوجه الاستخدام غير السليمة لها حتى يمكن تلافيها مستقبلاً، وهو ما يشكل معنى الحماية التي توفرها المحاسبة للأصول.

٢. **من حيث هدف بيان نتيجة النشاط:** في محاسبة المؤسسات التقليدية الربحية تسعى المحاسبة المالية إلى تحديد الأرباح والخسائر، كما تهدف محاسبة التكاليف إلى تحديد تكلفة الإنتاج وتكلفة كل وحدة إنتاج، ومن هذه المنطلقات يمكن للملاك والمساهمين والمستثمرين على حد سواء اتخاذ القرارات الخاصة بالاستمرارية أو عدمها، أما في الوقف فإن الأمر مختلف، حيث أن النتيجة تتمثل في غلّة الوقف التي توزع على المستحقين الذين لا يمكنهم تقرير التخارج من الوقف أو محاسبة ناظر الوقف، وهو ما يؤكد على أهمية وجود جهة إشراف تملك صلاحية محاسبة ناظر الوقف على تدني الغلة، سواء كان هذا التدني نتيجة تقصير أو إهمال أو تعدي، أو بسبب ظروف خارجية مثل خراب الوقف أو هلاكه.

٣. **من حيث هدف بيان المركز المالي للوقف:** تتمثل أهمية المحاسبة على الوقف في هذا الجانب من خلال بيان ما على الوقف من التزامات وما له من ديون، وبيان صافي مال الوقف، وحيث أن الوقف هو حبس الأصل وتسبيل الثمرة، حيث أن تسبيل الثمرة لازمة من لوازم الوقف وتستوجب استثمار مال الوقف للحصول على النماء بما يحقق الغرض المرجو من الوقف،

وسلم بالصدقة والحث عليها، وهذا أعلى المقاصد من من الوقف.

٥. في الوقف صلة للأرحام حيث يقول الله تعالى: "وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله بكل شيء عليم" (الأنفال: ٧٥).

٦. فيه تعاون على البر والإحسان لكفالة الأيتام وعون الفقراء والمساكين وهو ضرب من التعاون في كل ما ينفع الناس وذلك ما دعا إليه القرآن الكريم: "وتعاونوا على البر والتقوى" (المائدة: ٢).

٧. الوقف على المساجد والزوايا والربط والمعاهد والمدارس والمشافي ودور العجزة وملاجئ الأيتام، كل هذا مما يضمن لهذه المرافق العامة بقاءها وصيانتها.

أهمية المحاسبة على الوقف:

إذا كانت أهداف المحاسبة في أي مشروع أو منشأة أو وحدة مهمة وتتمثل في حماية أصول أو أموال الوحدة المحاسبية، وبيان نتيجة النشاط للوحدة المحاسبية، كذلك بيان المركز المالي للوحدة المحاسبية، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، فإنها تكون مطلوبة أكثر وبشكل خاص في الوقف كما يتضح من الآتي: (عمر، ٢٠١٢، ٥-٨)

١. **من حيث هدف حماية أصول وأموال الوحدة المحاسبية:** تتم المحاسبة على الأموال المخصصة أو المملوكة لجهة معينة والتي يتم استخدامها لتحقيق غرض معين، حيث أن فرضية الموارد تقوم على إيجاد الأموال، وفرضية الاستخدام تقوم على استخدام هذه الأموال أو استغلالها في نشاط معين، ويتجلى دور المحاسبة في حماية

- والتجاوزات، وهو ما يتم من خلال تعزيز خصال التعاون والتناصح بالحق وروح الأخوة والحب.
٣. فورية الرقابة، وذلك بأن تكون قبل التنفيذ (سابقة) أو متزامنة مع التنفيذ (حالية)، حتى يمكن تحديد الانحرافات والتجاوزات قبل وقوعها أو فور وقوعها، الأمر الذي يمكن من سرعة التوصية بعلاجها.
٤. شمولية الرقابة لكافة أوجه الاستثمارات وعلى جميع القائمين على عملية الاستثمار.
٥. استمرارية الرقابة على الاستثمار، وذلك لضمان تطبيق ما تم اقتراحه من علاج للأخطاء والانحرافات.
٦. موضوعية الرقابة، وذلك من خلال تأييد التقارير والملاحظات على النشاط الاستثماري بالأدلة الموضوعية بعيداً عن الأهواء الشخصية.
٧. الواقعية والقابلية للتطبيق، ولا سيما في مجال التوصيات والنصائح لتطوير النشاط الاستثماري إلى الأفضل.
٨. استخدام أساليب الرقابة العصرية القائمة على تكنولوجيا صناعة المعلومات وشبكات الاتصالات.
- أنواع الرقابة على الأموال الوقفية:**
- تتعدد أنواع الرقابة على استثمار أموال الوقف وتختلف تبعاً للغرض منها، وعلى النحو الآتي: ومن أهمها ما يلي: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩)
١. الرقابة الشرعية: وتقوم هذه الرقابة على تأكيد الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها فيما يتعلق باستثمار أموال الوقف.

فإنه تجب المحافظة على هذا الأصل ليس فقط من حيث عينه، وإنما من حيث قيمته، وهو ما يتطلب المحاسبة عليه التي تظهر أصول الوقف بأنواعها وقيمتها وبيان النقص فيه نتيجة الاستخدام، وما استخدم من إيرادات الوقف في صورة احتياطات ومخصصات للمحافظة على قيمته.

٤. من حيث هدف توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات: لا بد من وجود ضوابط شرعية واقتصادية وإدارية يلتزم بها ناظر الوقف بما في إدارته للوقف، وبما أن أموال الوقف تدار عادة بواسطة إدارة متخصصة متمثلة في هيئة الأوقاف، وتكون هذه الإدارة مسؤولة جهة حكومية مثل وزارة الأوقاف إضافة لبعض الجهات الرقابية الأخرى، فإن هذه الجهات بحاجة إلى معلومات تستطيع من خلالها تقييم أداء الإدارة ومحاسبتها، واتخاذ القرارات على ضوء ما يظهر من هذه المحاسبة.

القواعد الرقابية على الوقف:

- تتم الرقابة على استثمار أموال الوقف بناءً على مجموعة أسس يتم استنباطها من مصادر الشريعة الإسلامية، ومن التراث الإسلامي المتوارث، ومن التطبيقات المعاصرة في المؤسسات الوقفية وفي العمل الوقفي، ومن أهم هذه الأسس ما يلي: (شحاته، ٢٠٠٥، ٢٣-٢٤)
١. التزام القائمين على الوقف بالتحلي بالقيم الإيمانية والأخلاق الحسنة والسلوكيات المستقيمة التي أكدها الإسلام، فعملهم بمثابة عبادة وأمانة أكثر من كونه مجرد وظيفة تقليدية يؤديونها.
٢. أهمية أن تقوم الرقابة على مبدأ التوجيه والإرشاد وليس مبدأ تصيد الأخطاء والتشهير بالانحرافات

وكذلك الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٢. أسلوب نظام المعلومات المتكاملة، والتي يتم الاعتماد عليها في إعداد التقارير الرقابية الخاصة بأنشطة استثمار أموال الوقف.

٣. أسلوب الموازنة الاستثمارية التقديرية، وتقوم على مبدأ مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف وتحديد الانحرافات بهدف استنباط مؤشرات تساعد في اتخاذ القرارات المعالجة للانحرافات، إضافة لقرارات الاستثمار المستقبلية.

٤. أساليب التحليل المالي المحاسبي باستخدام المؤشرات والنسب والمعايير المناسبة لاستثمار أموال الوقف.

٥. أساليب الحاسبات الالكترونية ونظم المعلومات التي تستخدم في تخزين وتشغيل وعرض المعلومات عن الأداء الاستثماري لأموال الوقف.

٦. أساليب شبكات الاتصالات المحلية والاقليمية والعالمية ودورها في نقل المعلومات والأخبار لمتابعة مجالات الاستثمار المختلفة والتغيرات في أسواق الاستثمار ونحو ذلك.

٧. أسلوب التفتيش الدوري على المشروعات الاستثمارية الوقفية للتحقق من عدم وجود إهمال أو تعدى أو تقصير في أموال الوقف

الدراسات السابقة:

أجرى الرحاحلة (٢٠٠٧) دراسة هدفت إلى التعرف على الجوانب المحاسبية والرقابية المتعلقة بالوقف من خلال خلال التأسيس الفقهي لنظام الوقف وطرق تنظيم الأوقاف وإدارتها ورقابتها وتحديد أهم المشاكل والصعوبات التي يواجهها الوقف في هذا المجال، وتكونت

٢. الرقابة المالية: وتتمثل هذه الرقابة في إجراءات التدقيق والفحص لعمليات استثمار أموال الوقف، وذلك للتأكد من سلامة الأموال وتنميتها وعدم المساس بحقوق الجهات الموقوف عليهم من المستفيدين والمتنفعين من أموال الوقف، وتقديم البيانات والمعلومات الملائمة والموثوقة وفي التوقيت المناسب للمعنيين من الجهات المتعلقة بعمل مؤسسات الوقف حتى يمكنهم اتخاذ القرارات المناسبة.

٣. الرقابة الإدارية: وتتمثل هذه الرقابة في تقييم الخطط والسياسات والنظم واللوائح والإجراءات والأساليب المطبقة في المؤسسات الوقفية فيما يتعلق باستثمار أموال الوقف، وذلك بهدف التأكد من كفاءتها في إدارة أموال الوقف.

٤. الرقابة الشعبية: وتتمثل هذه الرقابة بوجود الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث من حق من يعنيه أمر المؤسسات الوقفية من المسلمين أن يراقبها للاطمئنان من سلامة أعمالها ومعاملاتها.

أساليب الرقابة على استثمار أموال الوقف:

يقصد بأساليب الرقابة الأدوات والوسائل التي يعتمد عليها المراقب المالي سواء كان شرعياً أو مالياً أو إدارياً في تنفيذ عمليات الرقابة، ومن أمثلتها: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٩)

١. أسلوب التدقيق والفحص للمستندات والوثائق والدفاتر ونحوها، والتي تتعلق بكافة أنشطة استثمار أموال الوقف وفقاً لما هو متعارف عليه في أسس ومعايير المراجعة الخاصة في المؤسسات الوقفية،

وهذا بدوره يؤثر على مضمون ومقاصد الأسس المحاسبية.

كذلك قام (Nahar & Hisham, 2011) بدراسة هدفت إلى بيان واقع المجالس الإسلامية الماليزية من حيث الممارسات المتبعة في التعامل مع الوقف النقدي تبعاً للإجراءات المحاسبية وكيفية إدراجها في القوائم المالية على مدى ست سنوات، كما ناقشت هذه الدراسة مستوى وجود قيام إدارة الوقف (المتولي) بالمسؤولية المناطة بها في إدارة الوقف النقدي في ضوء هذه الإجراءات المحاسبية والإفصاح في القوائم المالية الختامية، وقام الباحثان بإجراء مقابلات مع الموظفين المختصين بواقع (١٩٠) موظفاً، ومراجعة بعض المستندات المالية المستخدمة للأوقاف النقدية. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تحسن في توثيق الأوقاف في ماليزيا من حيث إعداد حسابات منفصلة لكل نوع من أنواع الأوقاف (عام، وأهلي)، كما أظهرت النتائج أن القسم المعني بالوقف النقدي في المجلس الإسلامي يحاول اتباع المعايير المحاسبية المتعارف عليها في ماليزيا، مع غياب واضح لأي منها في ما يخص المؤسسات غير الربحية في ماليزيا، كما أظهرت الدراسة أن مستوى الإجراءات المحاسبية والإفصاح بسيط ويحقق المستوى الأدنى المطلوب والمتوقع مقارنة بالمؤسسات التجارية، كذلك أظهرت الدراسة وجود غياب كامل للمعلومات النوعية غير المالية التي تعتبر مهمة في المؤسسات غير الربحية مثل عدد المستفيدين (الموقوف عليهم).

أما دراسة (Ihsan & Shahul, 2011) فقد هدفت إلى استطلاع واقع مؤسستين وقفيتين في اندونيسيا من حيث جودة النظام الإداري والمحاسبي، وتم تطبيق الدراسة على

وتكونت عينة الدراسة من (٤٠) فرداً من العاملين في وزارة الأوقاف في مجال إدارة ورقابة واستثمار الأوقاف في الأردن، واستخدمت أساليب الإحصاء الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن الوقف بحاجة إلى قواعد وأسس محاسبية ورقابية تختلف عن تلك المطبقة في القطاعين العام والخاص تتناسب مع السياسات والأسس الشرعية النازمة لنظام الوقف، كما أن هنالك ضعفاً في وعي الواقفين بالشروط الشرعية والأنظمة والقوانين التي تنظم الوقف يؤدي إلى ضعف تحقيق الأهداف الاجتماعية للوقف، كما أن شروط الواقفين وفتاوى العلماء واجتهاداتهم والقوانين والأنظمة المحددات لنظام الوقف. وأوصت الدراسة بأهمية تطوير نظم محاسبية ومعايير وقواعد رقابية مستندة إلى القواعد الشرعية والقيام بحملات توعية بأهمية الوقف الاجتماعية والاقتصادية.

كما قام شحاته (٢٠١٢) بدراسة هدفت إلى بيان الأسس التي تحكم المعالجات المحاسبية على موارد وإيرادات ونفقات ومصارف الوقف، والتنظيم المحاسبي له في ضوء الأحكام الفقهية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، بهدف وضع إطار عام لمعيار المحاسبة عليها، وتبنت الدراسة المنهج الاستنباطي من خلال استخراج الإطار العام للأسس المحاسبية للوقف من كتب الفقه من التراث ومن الدراسات الفقهية المعاصرة، والمنهج الاستقرائي للتطبيقات العملية لمحاسبة الوقف من التراث الإسلامي ومن بعض التطبيقات المعاصرة. وأظهرت نتائج الدراسة أن طبيعة الوحدات الوقفية تختلف عن طبيعة الوحدات الاقتصادية الهادفة للربح،

التي تميزها، من حيث الهدف والمجتمع وأسلوب التحليل، وذلك على النحو الآتي:

أ. **الهدف:** هدفت الدراسات السابقة إلى معرفة الجوانب الرقابية للوقف بشكل عام، وتناولت الجانب الفقهي في عدد من الدراسات بشكل أكبر من الجانب المحاسبي المالي، كما هدفت الدراسات السابقة إلى استعراض واقع عمل المجالس الوقفية في عدد من الدول المختلفة، في حين أن الدراسة الحالية هدفت إلى بيان القواعد الرقابية المتبعة في الرقابة على الأوقاف الإسلامية في دولة الكويت.

ب. **المجتمع:** تنوعت المجتمعات من دراسة إلى أخرى، فبعضها تناول البيئة الأردنية، في حين تناول بعضها الآخر البيئة المصرية، كما تناولت بعض الدراسات مجتمعات غير عربية مثل كل من ماليزيا وإندونيسيا، في حين أن الدراسة الحالية تناولت المجتمع الكويتي.

ج. **أسلوب التحليل:** استخدمت الدراسات السابقة طرق التحليل الوصفي للبيانات وكان بعضها تحليل محتوي وتحليلي، في حين استخدمت الدراسة الحالية بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية.

د. **الإضافة العلمية:** قامت الدراسة الحالية بتحليل أبرز القواعد الرقابية المتبعة للرقابة على الأوقاف الإسلامية في دولة الكويت، حيث لم يجد الباحث على حد اطلاعه أية دراسات عالجت موضوع القواعد الرقابية على الأوقاف في الكويت، وهي بذلك تكون قد أكملت ما سبقها من دراسات حول الموضوع، وأسست لما سيأتي بعدها من دراسات في البيئة الكويتية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عبر استعراض الأدب النظري والدراسات السابقة التي

(٥٥) فرداً في المؤسستين، وتبنت الدراسة أسلوب المقارنة في الاحصاء حيث تم مقارنة العديد من أبعاد وعناصر الممارسات الإدارية والمحاسبية المتبعة كتوثيق أصول الوقف، والتمييز بين أنواع الوقف (من وقف ربحي أو خدمي)، ومستوى الإفصاح. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تباين كبير في أغلب الممارسات والإجراءات المطبقة في المؤسستين، وهذا يدل على عدم وجود إرشادات أو معايير خاصة بالمؤسسات الوقفية في اندونيسيا والتي بدورها سوف تساعد على ضمان حد أدنى من جودة الممارسات المتبعة.

كما أجرى عمر (٢٠١١) دراسة هدفت إلى بيان أثر الخصائص التي تميز الوقف على المعالجة المحاسبية على أموال الوقف، ومعالجة التعارض مع المعايير المحاسبية المعمول بها مع أحكام الوقف الشرعية، وتم اختيار الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت نموذجاً للمؤسسات الوقفية، حيث تناولت الدراسة في منهجها الوصفي عرضاً لأهم الخصائص المميزة للوقف. وقد أظهرت الدراسة وجود خصائص تميز الوقف تتصل بالتمويل والملكية والهدف منه والأحكام الشرعية تؤثر على المعالجة المحاسبية لأموال الوقف فيما يختص بالوحدة المحاسبية والإثبات والقياس المحاسبي والعرض والإفصاح، كما أظهرت النتائج أن معايير المحاسبة الدولية والاقليمية والمحلية لا تشتمل على معيار خاص بالمحاسبة على الوقف.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة من خلال عدد من الأوجه المختلفة

الدراسة (Sekaran & Bougie, 2014: 290,)
 (296)، والجدول الآتي رقم (١) يبين ذلك:
 الجدول رقم (١)

نتائج ثبات مجالات الدراسة (الفا كرونباخ)

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
١	إجراءات الرقابة الداخلية	٥	٠.٨٩
٢	معايير التدقيق المعتمدة	٥	٠.٩١
٣	جهة التدقيق التي يخضع لها الوقف	٥	٠.٨٧
	الكلية	١٥	٠.٨٩

يبين الجدول رقم (١) أن قيم الثبات مقبولة لغايات البحث العلمي، وأن مجالات القواعد الرقابية المتبعة في الرقابة على الأوقاف الإسلامية تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت للأداة ككل ٠.٨٩، وتعد هذه القيمة مناسبة وكافية لأغراض هذه الدراسة وتشير إلى قيمة ثبات مناسبة.

عرض النتائج ومناقشتها:

يوضح الجدول رقم (٢) نتائج الإحصاء الوصفي الخاص بالمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (٢)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الشخصية :

المتغير	الفئة	العدد	النسبة %
المؤهل التعليمي	بكالوريوس	٢٧	٦٩.٢
	دراسات عليا	١٢	٣٠.٨
	المجموع	٣٩	١٠٠%
التخصص	محاسبة	٢٨	٧١.٨
	تمويل	٩	٢٣.١

تناولت محاسبة الأوقاف من جهة، وعبر إعداد استبانة يمكن من خلالها بيان القواعد الرقابية المتبعة في الرقابة على الأوقاف الإسلامية في دولة الكويت من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من جهة أخرى.

مجتمع الدراسة ووحدة المعاينة:

تكون مجتمع الدراسة من الإدارات والعاملين في الأقسام المالية في وزارة الأوقاف الكويتية، والبالغ عددهم (٦٠) موظفاً وموظفة في المستويات الإدارية العليا والوسطى من ذوي الاختصاصات المالية وذوي العلاقة المباشرة بمحاسبة الأوقاف الإسلامية، ونظراً لصغر حجم المجتمع تم أخذ عينة قصدية شاملة لكل المجتمع، حيث تم توزيع استبانة الدراسة على أفراد العينة، وتم جمعها لاحقاً حيث تم استعادة (٣٩) استبانة، وبذلك بلغت نسبة الاسترجاع ٦٥%.

ونظراً للظروف الاستثنائية التي تعيشها دولة الكويت والعالم أجمع نتيجة لتفشي وباء كورونا، تم التواصل عن طريق وزارة الأوقاف مع أفراد العينة من خلال أرقام الهواتف عن طريق تطبيق التراسل (whatsapp) ومن خلال الاتصالات الهاتفية، وذلك تطبيقاً لقواعد التباعد الاجتماعي المعمول بها مؤخراً في الدولة.

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام مقياس الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ لإجابات عينة الدراسة، وتعد القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المقياس (٧٠%) فأكثر، وكلما كانت قيم كرونباخ ألفا عالية كلما كانت درجة الاتساق الداخلي عالية ومقبولة ومؤشراً على ثبات أداة

الداخلية				
جهة التدقيق التي يخضع لها الوقف	٣.٨٠	٠.٧٠	٨٦.٨٠	مرتفع
الكلية للمجالات	٤.٠٩	٠.٧١	٨٦.٤٠	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٣) أن مجالات القواعد الرقابية كانت مرتفعة بشكل عام، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٠٩) بأهمية نسبية (٨٦.٤٠)، وبلغ الانحراف المعياري (٠.٧١) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة. وقد كانت المتوسطات الحسابية جميعها مرتفعة، وتراوححت بين (٤.٣٧) - (٣.٨٠)، وجاء في المرتبة الأولى مجال إجراءات الرقابة الداخلية بمتوسط حسابي (٤.٣٧) وأهمية نسبية (٨٢.٤٠)، كما جاء في المرتبة الثانية مجال معايير التدقيق المعتمدة بمتوسط حسابي (٤.٠٩) وأهمية نسبية (٩٠.٠٠)، في حين جاء في المرتبة الثالثة مجال جهة التدقيق التي يخضع لها الوقف بمتوسط حسابي (٣.٨٠) وأهمية نسبية (٨٦.٨٠)، وفيما يلي تفصيل بذلك:

أولاً: إجراءات الرقابة الداخلية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال إجراءات الرقابة الداخلية، والجدول رقم (٤) يبين ذلك.

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال إجراءات الرقابة الداخلية مرتبة ترتيباً تنازلياً

العلمي	اقتصاد	٢	٥.١
	المجموع	٣٩	١٠٠%
عدد الدورات التدريبية في محاسبة الوقف	أقل من ٦	٣	٧.٧
	٦ – أقل من ١١	٥	١٢.٨
	١١ – أقل من ١٦	٢٣	٥٩.٠
	١٦ فأكثر	٨	٢٠.٥
	المجموع	٣٩	١٠٠%
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٦	٨	٢٠.٥
	٦ – أقل من ١١	١١	٢٨.٢
	١١ – أقل من ١٦	١٦	٤١.٠
	١٦ فأكثر	٤	١٠.٣
	المجموع	٣٩	١٠٠%
المسمى الوظيفي	مدير دائرة	٢	٥.١
	رئيس قسم	٤	١٠.٣
	مراقب مالي	٩	٢٣.١
	مدقق	٢٤	٦١.٥
	المجموع	٣٩	١٠٠%

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة، والجدول رقم (٣) يبين ذلك:

الجدول رقم (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات القواعد الرقابية المتبعة في الرقابة على الأوقاف الإسلامية

مجالات القواعد الرقابية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
معايير التدقيق المعتمدة	٤.٣٧	٠.٧٢	٨٢.٤٠	مرتفع
إجراءات الرقابة	٤.٠٩	٠.٧٢	٩٠.٠٠	مرتفع

"تقوم وزارة الأوقاف بالرقابة على الوقف من خلال إجراءات مراقبة المتولين الخاصين ومحاسبتهم" بمتوسط حسابي (٤.٣٦) وبأهمية نسبية (٩٦.٢٠). وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (٥) وهي "لا يوجد ضعف في رعاية ورقابة النظار لأموال الوقف من ناحية محاسبية" بمتوسط حسابي (٣.٧١) وبأهمية نسبية (٩٢.٦٠).

ثانياً: معايير التدقيق المعتمدة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال معايير التدقيق المعتمدة، والجدول رقم (٥) يبين ذلك.

جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال معايير التدقيق المعتمدة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
٤	تقوم وزارة الأوقاف باتباع اعمايير الخاصة بمحاسبة الوقف والصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	٤.٨٤	٠.٧١	٩٠.٤٠	مرتفع
٥	تعمل وزارة الأوقاف على إخضاع الوقف لأسس ومعايير المحاسبة الخاصة بالمؤسسات غير الهادفة للربح	٤.٧٠	٠.٨٠	٨٦.٢٠	مرتفع
١	تحرص وزارة الأوقاف على اتباع المعايير التي تصدرها المنظمات المهنية العربية والخاصة بمحاسبة الوقف	٤.٣٦	٠.٥٨	٨٢.٨٠	مرتفع
٢	تتبع وزارة الأوقاف معايير محاسبة الوقف الخاصة بالمنظمات التطوعية والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الحكومية الأمريكي	٤.٠٣	٠.٨٢	٧٢.٤٠	مرتفع
٣	تتبنى وزارة الأوقاف معايير التدقيق الدولية الحكومية فيما يتعلق بالتدقيق على الوقف	٣.٩٣	٠.٧٠	٨٠.٠٠	مرتفع

٢	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
٢	تقوم وزارة الأوقاف بالرقابة على الوقف من خلال إجراءات مراقبة المتولين الخاصين ومحاسبتهم	٤.٣٦	٠.٦٦	٩٦.٢٠	مرتفع
٤	لا يوجد ضعف في معرفة الواقفين والراغبين بوقف أموالهم بقوانين وآلية إدارة ورقابة الوقف	٤.٢٨	٠.٦٤	٩٢.٠٠	مرتفع
٣	تتوافق إيرادات الوقف نتيجة فاعلية النظم الرقابية المتبعة على الوقف	٤.١١	٠.٧٢	٨٦.٦٠	مرتفع
١	تعتبر إجراءات الرقابة المطبقة على نظام الوقف فعالة في تحقيق أهدافه	٣.٩٩	٠.٧٧	٨٢.٤٠	مرتفع
٥	لا يوجد ضعف في رعاية ورقابة النظار لأموال الوقف من ناحية محاسبية	٣.٧١	٠.٨١	٩٢.٦٠	مرتفع
	إجراءات الرقابة الداخلية	٤.٠٩	٠.٧٢	٩٠.٠٠	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٤) أن مستوى إجراءات الرقابة الداخلية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٠٧) بأهمية نسبية (٩٠.٠٠)، وبلغ الانحراف المعياري (٠.٧٢) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة. وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.٣٦) - (٣.٧١)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (٢) وهي

١	يسمح القانون لوزارة الأوقاف بالاستعانة بمكاتب التدقيق الخاصة في التدقيق على سجلاتها	٣.٨٨	٠.٨١	٨٨.٢٠	مرتفع
٤	تساهم رقابة الوقف عن طريق مكاتب التدقيق في رفع مستوى أدائه	٣.٧٩	٠.٦٦	٩٠.٦٠	مرتفع
٢	تراقب وزارة الأوقاف على نظار الأوقاف العاملين لديها	٣.٦٩	٠.٥٩	٨٠.٨٠	مرتفع
٥	يتوفر في وزارة الأوقاف مدققين قانونيين وماليين لتدقيق حسابات الوقف	٣.٦٢	٠.٧٤	٩٢.٠٠	متوسط
	جهة التدقيق التي يخضع لها الوقف	٣.٨٠	٠.٧٠	٨٦.٨٠	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (٧) أن مستوى جهة التدقيق التي يخضع لها الوقف كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٨٠) بأهمية نسبية (٨٦.٨٠)، وبلغ الانحراف المعياري (٠.٧٠) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة. وجاء مستوى فقرات المجال بين المرتفع والمتوسط، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.٠٢-٣.٦٢)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (٣) وهي "يراقب ديوان المحاسبة على الأوقاف التابعة لوزارة الأوقاف" بمتوسط حسابي (٤.٠٢) وبأهمية نسبية (٨٢.٤٠). وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (٥) وهي "يتوفر في وزارة الأوقاف مدققين قانونيين وماليين لتدقيق حسابات الوقف" بمتوسط حسابي (٣.٦٢) وبأهمية نسبية (٩٢.٤٠٠).

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد إجراءات رقابة داخلية متبعة في الرقابة على الوقف في دولة الكويت.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (٣)، وبين الجدول رقم (٩) نتائج اختبار هذه الفرضية:

معايير التدقيق المعتمدة	٤.٣٧	٠.٧٢	٨٢.٤٠	مرتفع
-------------------------	------	------	-------	-------

يلاحظ من الجدول رقم (٥) أن مستوى معايير التدقيق المعتمدة كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٣٧) بأهمية نسبية (٨٢.٤٠)، وبلغ الانحراف المعياري (٠.٧٢) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة. وجاء مستوى فقرات المجال بين مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.٨٤-٣.٩٣)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة (٤) وهي "تقوم وزارة الأوقاف باتباع امعايير الخاصة بمحاسبة الوقف والصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" بمتوسط حسابي (٤.٨٤) وبأهمية نسبية (٩٠.٤٠). وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (٣) وهي "تتبنى وزارة الأوقاف معايير التدقيق الدولية الحكومية فيما يتعلق بالتدقيق على الوقف" بمتوسط حسابي (٣.٩٣) وبأهمية نسبية (٨٠.٠٠).

ثالثاً: جهة التدقيق التي يخضع لها الوقف

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال جهة التدقيق التي يخضع لها الوقف، والجدول رقم (٧) يبين ذلك.

جدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال جهة التدقيق التي يخضع لها الوقف مرتبة ترتيباً

تنازلياً

الرقم	الفرقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المتوسط
٣	يراقب ديوان المحاسبة على الأوقاف التابعة لوزارة الأوقاف	٤.٠٢	٠.٧٢	٨٢.٤٠	مرتفع

البديلة التي تنص على أنه توجد إجراءات رقابة داخلية متبعة في الرقابة على الوقف في دولة الكويت. **الفرضية الثانية:** لا توجد معايير تدقيق معتمدة للرقابة على الوقف في دولة الكويت.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (٣)، وبين الجدول رقم (١٠) نتائج اختبار هذه الفرضية:

الجدول رقم (١٠)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار وجود معايير تدقيق معتمدة للرقابة على الوقف في دولة الكويت

نتيجة الفرضية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	معامل الالتواء	الانحراف المعياري	المخطط الحسائي	رأي
رفض	٠.٠٠٥	٣٨	١٥.٢٢	-٠.٩٩٦	٠.٧٢	٤.٣٧	معايير التدقيق المعتمدة

تشير قيمة T المحسوبة والبالغة (١٥.٢٢) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لمعايير التدقيق المعتمدة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة والبالغ (٤.٣٧) وبين القيمة المرجعية (٣)، وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (٠.٠٠٥) والمرافق لاختبار T كان أقل من ٠.٠٠٥، بحيث أن الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر والعائد لتقديرات أفراد عينة الدراسة.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (-٠.٩٩٦) أن بيانات معايير التدقيق المعتمدة تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار T المعلمي، حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بأنها قريبة من

الجدول رقم (٩)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار وجود إجراءات رقابة داخلية متبعة في الرقابة على الوقف في دولة الكويت

نتيجة الفرضية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	معامل الالتواء	الانحراف المعياري	المخطط الحسائي	رأي
رفض	٠.٠٢٠	٣٨	١٤.٨٨	-٠.٩٢٦	٠.٧٢	٤.٠٩	إجراءات الرقابة الداخلية

تشير قيمة T المحسوبة والبالغة (١٤.٨٨) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لمجال إجراءات الرقابة الداخلية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة والبالغ (٤.٠٩) وبين القيمة المرجعية (٣)، وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (٠.٠٢٠) والمرافق لاختبار T كان أقل من ٠.٠٠٥، بحيث أن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر والعائد لتقديرات أفراد عينة الدراسة.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (-٠.٩٢٦) أن بيانات مجال إجراءات الرقابة الداخلية تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار T المعلمي، حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بأنها قريبة من التوزيع الطبيعي إذا انحصرت بين -٣ إلى +٣ كأحد المرجعيات التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية والتي تشير إلى أنه لا توجد إجراءات رقابة داخلية متبعة في الرقابة على الوقف في دولة الكويت، وقبول الفرضية

٠٠٠٥، بحيث أن هذه الفروق كانت لصالح المتوسط الأكبر والعائد لتقديرات افراد عينة الدراسة. وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (٠.٩٨١-) أن بيانات جهة التدقيق التي يخضع لها الوقف تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار T المعلمي، حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بأنها قريبة من التوزيع الطبيعي إذا انحصرت بين ٣- الى ٣+ كأحد المرجعيات التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة التي تشير إلى أنه لا توجد جهة تدقيق يخضع لها الوقف في دولة الكويت، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد جهة تدقيق يخضع لها الوقف في دولة الكويت.

التوزيع الطبيعي إذا انحصرت بين ٣- الى ٣+ كأحد المرجعيات التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفريّة والتي تشير إلى أنه لا توجد معايير تدقيق معتمدة للرقابة على الوقف في دولة الكويت، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد معايير تدقيق معتمدة للرقابة على الوقف في دولة الكويت.

الفرضية الثالثة: لا توجد جهة تدقيق يخضع لها الوقف في دولة الكويت.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (٣)، وبين الجدول رقم (١٢) نتائج اختبار هذه الفرضية:

الجدول رقم (١٢)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار وجود جهة تدقيق يخضع لها الوقف في دولة الكويت

رقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة
١	٣.٨٠	٠.٧٠	-٠.٩٨١	١٧.٩٦	٣٨	٠.٠٠٢	رفض

تشير قيمة T المحسوبة والبالغة (١٧.٩٦) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لجهة التدقيق التي يخضع لها الوقف من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة والبالغ (٣.٨٠) وبين القيمة المرجعية (٣)، وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (٠.٠٠٢) والمرافق لاختبار T كان أقل من

النتائج:

بناءً على ما ورد في نتائج الدراسة الميدانية، وما توصلت إليه نتائج التحليل الإحصائي، فقد تم صياغة النتائج الآتية:

- أظهرت نتائج الدراسة أن (٦٩.٢%) من أفراد عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، وأن (٣٠.٨%) هم من حملة الدراسات العليا، وأن (٧١.٨%) من أفراد العينة تخصصهم في المحاسبة، وأن (٥٩%) منهم قد خضعوا إلى (١١-أقل من ١٦) دورة تدريبية متخصصة في محاسبة الوقف، وأن

١. تعزيز وجود إجراءات رقابة داخلية على أموال الوقف نظراً لما لها من دور ايجابي في حسن إدارة أموال الأوقاف.
٢. الحرص على التطبيق الكامل والفعلي لمعايير التدقيق المعتمدة دولياً للرقابة على الوقف، نظراً لانعكاس ذلك على جودة التدقيق الخاص بالأوقاف الإسلامية.
٣. فرض مزيد من التنسيق والتعاون بين وزارة الأوقاف والجهات الرقابية المختصة في الدولة مثل ديوان المحاسبة الكويتي لتسهيل غايات الرقابة على الوقف وفقاً للأصول المعمول بها في الرقابة على المؤسسات غير الربحية.
٤. أهمية إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بالقواعد الرقابية على أموال الوقف، نظراً للحاجة إلى مزيد من هذه الدراسات التي تعزز من دور الوقف في المجتمعات العربية والإسلامية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. بيطار، منى، وفرحات، منى (٢٠١٣) الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، عدد أكتوبر، ١-٢١.
٢. الجريوي، عبد الرحمن (٢٠١٢) أثر الوقف في التنمية المستدامة، مؤتمر مقومات تحقيق التنمية

- (٤١%) منهم يمتلكون خبرات وظيفية من (١١- أقل من ١٦) سنة، وهو ما يعكس مستوى تأهيل مرتفع لأفراد عينة الدراسة يمكنهم من فهم فقرات الاستبانة والإجابة عليها بموضوعية.
٢. كما أظهرت النتائج بأن مستوى إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في الرقابة على الوقف في وزارة الأوقاف الكويتية كان مرتفعاً، وهو ما يوضح مدى جدية الوزارة فيما يتعلق بإجراءات الرقابة على الأوقاف التابعة لها والتزامها بالأنظمة والتعليمات واللوائح الخاصة بإجراءات الرقابة على الأوقاف.
٣. كذلك أظهرت النتائج بأن مستوى تطبيق معايير التدقيق المعتمدة للرقابة على الوقف في وزارة الأوقاف الكويتية كان مرتفعاً، وهو ما يعكس التزام الوزارة بالمعايير الإسلامية والدولية المتفق عليها والمتبعة في الرقابة على الأوقاف، وتطبيق هذه المعايير بشكل كامل على الأوقاف التابعة للوزارة.
٤. كما أظهرت النتائج بأن مستوى خضوع الوقف لجهة التدقيق كان مرتفعاً، وهو ما يؤكد على وجود أنظمة وتعليمات واضحة وملزمة قانونياً بخضوع الأوقاف التابعة للوزارة للجهات التدقيق المختصة في أجهزة الدولة المختلفة، مثل ديوان المحاسبة، وذلك عملاً بما تمليه قوانين الدولة الداخلية في هذا الشأن.

التوصيات:

نتيجة لما توصلت له الدراسة الحالية من نتائج بناءً على الدراسة الميدانية، فقد أوصت الدراسة بما يلي:

١٠. انياً: المراجع باللغة الانجليزية:
11. Ihsan, H., & Shahul, H. (2011) WAQF Accounting Management in Indonesian WAQF Institutions: The Cases of Two WAQF Foundations, **Humanomics**, 27 (4): 252-269.
 12. Nahar, S., & Hisham, Y. (2011) Accountability in the sacred context: The case of management, accounting and reporting of a Malaysian cash awqaf institution, **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, 2 (2): 87-113.
 13. Sekaran, U., & Bougie, R. (2014) **Research Methods for Business: A Skill Building Approach**, 6th ed., New York: John Wiley& sons Inc.
 14. Zaman, A. (2008) **Islamic Economics: A Survey of the Literature**, Religion and Development Research Program, Lead Research Institution, International Development Department, University of Birmingham, UK.
 - المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥، قالمة، الجزائر، ٢٧-٢٨ نوفمبر/تشرين ثاني.
 ٣. الرحاحلة، محمد (٢٠٠٧) الجوانب المحاسبية والرقابية للوقف في الأردن، مجلة المنارة، ١٣ (٢): ١٥٧-٢٠٤.
 ٤. شحاته، حسين (٢٠١٢) دراسة عن الأسس والمعالجات المحاسبية للوقف، متطلب إعداد معيار محاسبة الوقف في ضوء الأحكام الفقهية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، القاهرة.
 ٥. شحاته، حسين (٢٠٠٥) دراسة عن الضوابط الشرعية والأسس المحاسبية لصيغ استثمار أموال الوقف، مؤتمر قضايا الوقف الفقهية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٩-١١ مارس/آذار.
 ٦. عمر، محمد (٢٠١١) الأصول المحاسبية للوقف وتطوير أنظمتها وفقاً للضوابط الشرعية: دراسة عملية لحالة الأمانة العامة للأوقاف وتطبيق المعايير المحاسبية - دولة الكويت، منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس، اسطنبول، تركيا، ١٣-١٥ مايو.
 ٧. عمر، محمد (٢٠١٢) قضايا ومشكلات المحاسبة على الوقف، مؤتمر القضايا المستجدة في الوقف وإشكالاته النظرية والعملية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٦-٢٧ أكتوبر/تشرين أول.
 ٨. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (٢٠١٢) مشروع المعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح، لجنة معايير المحاسبة، الرياض.
 ٩. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠٠٩) المعايير الشرعية: معايير الوقف، المنامة.